برلمانيون للفعل العالمي

صاحب السعادة حيدر العبادي

رئيس وزراء العراق

بغداد – العراق

لي الشرف بأن اكتب لكم كرئيس لتجمع "برلمانيون للفعل العالمي"، وهو شبكة عالمية تضم اكثر من 1100 برلماني من 140 بلداً، انتخبوا ديمقراطياً يعملون على تنمية السلام والديمقراطية، وحكم القانون وحقوق الانسان.

ونيابة عن هذا التجمع، اود ان ارحب بتعينكم رئيساً لوزراء العراق في 2014/9/8، ونحن على ثقة بأنكم ستتعاملون مع الوضع المعقد الذي يشهده العراق الأن بنجاح وسوف تقودون البلد نحو السلام والاستقرار وحقوق الانسان والعدل والتنمية المستدامة وحكم القانون لصالح الشعب العراقي. وفي هذا الصدد، لنا الشرف اذا ما اعتبرتم تجمعنا، كونه اكبر شبكة عالمية للبرلمانيين، شريكاً معتمداً لجهودكم نحو تحقيق هذه الاهداف.

كما تعلمون، فأن العراق أحد دول الشرق الأوسط التي لم تنضم بعد لميثاق روما للمحكمة الجنائية الدولية، وان تصديق العراق على هذا الميثاق سيؤسس ضماناً قوياً لتجنب الأفلات من العقاب على الجرائم ضد الانسانية وبما فيها تلك التي مورست في الاشهر الماضية من قبل ما يسمى بالدولة الاسلامية في العراق والشام (داعش).

نحن على ثقة بأن العراق سيشهد تقدماً مهماً تحت قيادتكم في مجال التنمية الاقتصادية والأمن، وان التصديق على ميثاق روما سيترك تراثاً لمستقبل الاجيال بتطوير وسائل المسائلة والعدالة وردع انتهاكات حقوق الانسان.

وفي هذا الصدد، ان قبول العراق بالنظام الجديد للعدالة الدولية التي انشأت بموجب ميثاق روما للمحكمة الجنائية الدولية قد يقيم على انه خطوة سياسية مهمة ومؤثرة من قبل بلدكم، حتى لو ان مثل هذا التصديق مستقل تماماً عن قضية المسائلة في الجرائم السابقة التي لم يشملها نظام المحكمة بأثر رجعي. وبناء على ذلك، نحن نتطلع الى قيادتكم للتأكيد على ان العراق سيصبح دولة عضو لميثاق روما بالقريب العاجل بأرسالكم الوثائق التشريعية بصفتكم رئيساً لوزراء العراق الى البرلمان.

أسمح لي ان انتهز هذه الفرصة للتأكيد على ان التصديق على ميثاق روما سيعزز النظام القضائي في العراق. ان تطبيق ميثاق روما في العراق سيكون اداة قوية للتعامل مع الانتهاكات الواسعة لحقوق الانسان وبذلك سوف يساعد على تطور الجهود الراهنة نحو المصالحة والعدالة الجارية في العراق. ان النظام الوطني سوف يتعزز عندما تكون المحاكم الوطنية لها الولاية القضائية على الجرائم المذكورة في ميثاق روما من خلال ادراج الاحكام ذات الصلة حول اكثر الجرائم جدية وفق تشريعات المحكمة الجنائية الدولية. ان تأسيس المبادئ الدولية ومعاييرها والتي تضمنها الميثاق سوف تعزز بالتأكيد النظام الموجود للمحاكمة العادلة واستقلال العدالة. ان الميثاق بالحقيقة يعترف، من خلال مبدأ التكاملية، بأن الدول لها المسؤولية الاولى لمحاكمة الاشخاص المسؤولين عن الجرائم وفق القانون الدولي، وان المحكمة سوف تكون قادرة على العمل فقط عندما تكون الدولة غير راغبة او غير قادرة لوضع نهاية للأفلات من العقاب.

ان شعب العراق عانى مؤخراً من تاريخ مأساوي . كفى ذلك: السلم والعدالة يجب ان تمضي يداً بيد ويجب وضع حداً للافلات من العقاب من اغلب الجرائم الجدية التي مست

المدنيين من الشعب العراقي، خاصة جرائم الحرب والجرائم ضد الانسانية وأستهداف مجموعات دينية معينة من قبل داعش وجرائم العنصرية.

وفي رأينا المتواضع، ان تصديق العراق سيرسخ التلاحم بين الاحزاب في دعم مبدأ "لاعودة للوراء"، كذلك سترسخ قيادتكم الحكيمة وتشكل مستقبلاً واعداً للاجيال المقبلة.

ان التصديق على الاتفاقية سيوفر تأثيراً رادعاً للجرائم على مدى طويل بالتأكيد على انه لاوجود لملاذ آمن وافلات من العقاب واللذين هما شرطين للسلام والاستقرار والتنمية وحماية حقوق الانسان، لأن لا وجود لسلام دائم دون عدالة، ولا عدالة طالما هناك افلات من العقاب على الفظائع الكبيرة التي تسبب مزيداً من الكراهية والانتقام.

نود ان نعرض لكم دعمنا الكامل على الصعيد التقني والسياسي بصدد عرض ميثاق روما لمجلس النواب للتصديق عليه والذي سيمكن العراق من ان يصبح ثالث دولة عضو في الميثاق لمنطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا.

أشكركم لوضع هذه المسألة المهمة في اعتباركم واقبل ياسعادة رئيس الوزراء، العبادي، تأكيد أعلى درجات التقدير.